اهمية الثورة الذهنية في العراق

حسن جودي

مما لاشك فيه ان شعوب الشرق الاوسط عموما والعراق بالذات تعاني من أزمة فكرية عويصة، بدرجة وصلت الى مرحلة الدوامية الفكرية. يمكن القول بأن الازمات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية التي تعاني منها الشعوب نابعة من الازمة الفكرية (الذهنية). والازمة الفكرية ليست نتاج الوضع الحالي فقط وإنما لها جذور تاريخية قد تصل الى عصور قديمة. ولكن عندما اغلقت باب الاجتهاد والتفكير الحر في قرن الثاني عشر الميلادي، مهدت السبيل الى الانغلاق والجمود الفكري والدوغمائية الذهنية. وتأثيرات الحداثة الرأسمالية في القرنين الماضيين عمقت الازمة اكثر فأكثر، وادت بالنتيجة الى احتلال فكري من خلال العقلية الاستشراقية، وبصدد هذا يقول المفكر السجين الحرية السيد عبدالله اوجلان: "يُعَدُّ القرنان التاسع عشر والعشرون قرني غزو مجتمع الشرق الأوسط على يد الاستراتيجية الرأسمالية. هذه المرحلة التي اتَّجَهَتْ فيها الحداثة الرأسمالية نحو المنطقة بِفُرسان المحشر الثلاث (الرأسمالية، الدولة القومية، والصناعية)، إنما هي مرحلة تُعَمِّقُ الأزمَة والانهار. فالحياة التاريخية والاجتماعية المَعْمَرَة مدى آلاف السنين، تُحاصرُ تماماً مع تَقَوُّضِ بُنيةِ مدنيةِ الخمسةِ آلافِ سنة المنبثقة من أحشائها. ذلك أنَّ تحالُفَ بقايا مدنيّتها مع الحداثة الرأسمالية، قد وَطَّدَ أزمَة الحياة الاجتماعية في الشرق الأوسط باستمرار. ما أضفى هذه الماهية على الأزمَة هو ماضيه الغائر الذي عاشه، والهجومُ الطويلُ الأمد الذي شنته استراتيجيَّةُ الحداثةِ الرأسماليةِ عليه. فبينما مُزَّقَ الجوهرُ الاجتماعيُّ إرباً إرباً على الصعيدِ الوجوديِّ، فقد مرَّ بوضعٍ فوضيٍّ عارمةٍ من جهةٍ المعنى والحقيقةِ أيضاً."

بغية فهم حقيقة الوضع المتأزم في العراق ينبغي ان نوضح بأن حالة العراق تعبر عن صورة حقيقية ومصغرة لحالة الشرق الاوسط وواقعها، تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً. لذا عندما نتحدث عن العراق و كأنما نتحدث عن الشرق الاوسط و حينما نتحدث عن الشرق الاوسط كأنما نتحدث عن العراق ايضا. لذا فإن تداولنا لوضع الشرق الاوسط تعني اننا نتداول وضع العراق بصورتها الكبيرة. فمنذ القدم كانت العراق ومايزال مركز الشرق الاوسط الحضاري والتمدن. انها مركز تطورتها و تغييرها، وبالتالي مركز قضاياها و سبل حلها ايضا. ومن جانب اخر يوجد منطقتي سلطوي وتوسعي ساند يقول: "من اراد ان يهيمن على الشرق الاوسط عليه اولاً الهيمنة على العراق، ومن هيمنت على العراق انه بإمكانه الهيمنة على الشرق الاوسط كلها." فمن هذا المنطلق نتداول الوضع المتأزم للعراق من خلال تداولنا لوضع العام في الشرق الاوسطي. وضرورة .

إنَّ العراق كباقي مناطق الشرق الأوسط يعيشُ الآنَ في أخطر مراحلهِ، ذهنيًا وثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا. وصلت مشاكلهُ إلى أزماتٍ عويصة، وأزمائهُ إلى دوامةٍ جهنميةٍ وفوضيِّ كارثيةٍ، كطاحونة جبارة وقاهرة تطحن الفردَ والمجتمع. طبعاً كلما استدامت الدوامَةُ والفوضى طحنتِ الوجودَ الإنسانيَّ حضارياً وثقافياً في هذه الجغرافية الملتهبة أكثر فأكثر؛ لذلك لا بدُّ من توقيف دوران تلك الطاحونة التي تكوّن حَجَراها من الذهنية الدوغمائية أو بالأصح التي تحجّر منها الدينُ والدولة، والأستكون الكوارث البشرية أفسى مما تحصل الآن. فالذهنية الدوغمائية طغت على ذهنية الفرد والمجتمع العراقيين، من خلال التعصبات الدينية والمذهبية والقومية والجنسوية. لماذا وكيف وصل الشعوب العراقية والشرق الاوسطية بشكل عام إلى هذه الحالة المأساوية؟ سؤالٌ قد طرَحَ كثيراً وسيطرَحُ أكثر طالما لم نصل إلى جوابه الحقيقي الواقعي.

"ما يكمنُ في عين القضايا المُعاشة داخل مجتمعاتِ العراق والشرق الأوسط، هو مزيدٌ من السلطةِ والدولة. فكلُّ قوَّةٍ ظهرت إلى الوسط بغرض حلِّ القضايا العالقة على مرِّ سياقِ تاريخِ المدنية، لم تتمكنْ من إيجادِ حلٍّ سوى التحصنِ بمزيدٍ من القوَّةِ ونفوذِ الدولة. وباتت استخدامُ القوَّةِ في حلِّ القضايا من قبيلِ كلِّ القوي، بدءاً من الإمبراطور الذي في القمة وحتى الزوج الذي في المنزل، باتت العصا السحرية للتربع على عرش السلطة والتحول إلى دولة. وقد ابتكرت المدنية الغربية الأشكالَ العصريةَ لهذه التقاليد. واعتقدت بإمكانية ديمقراطية السلطة والدولة بصقلهما بطلاء الديمقراطية، أو إنَّ الليبرالية هي التي لادت بهذا الزيف والرياء. هذا ولا تزالُ المساعي قائمةً على قديمٍ وساق في الشرق الأوسط الراهن، من أجل حلِّ القضايا الأساسية على خلفية التحول إلى دولةٍ وسلطة."

ظلت مجتمعات الشرق الأوسط من المجتمعات الإنسانية التي عانت على مر التاريخ من الأزمات والمشاكل أكثر من غيرها. ما من شك أن السبب الأساسي وراء ذلك يكمن في اضطرابها للعيش الدائم تحت ظل القمع والاستغلال الساحق للمدنية المركزية طيلة فترة تهاجر الخمسة آلاف عام. هذا ولم يشاهد هذا الكم من أشكال القمع والاستغلال المكثف والطويل الأمد في أية بقعة أخرى من العالم. فقضية المرأة في مجتمع الشرق الأوسط مثلاً من أعقد و أعمق قضايا الاجتماعية في مجتمعات الشرق الأوسطية. "إن تقييم القضايا التي تحياها المرأة أولاً في المجتمع ضمن أبعادها التاريخية – الاجتماعية ينحلي بالأهمية. فقضية المرأة هي منبع كافة القضايا. إذ نلاحظ أن هزيمة رجولية (النظام الأبوي) مهيمنة وصارمة قد تأسست على المرأة، حتى قبل العبور إلى المجتمع الطبقي والدولتي. وتم اللجوء إلى الكثير من الصياغات الميثولوجية والدينية كذريعة لحاكمية الرجل. وملحمة إينانا، إلهة أورو، هي انعكاس لهذه المرحلة. حيث تنص الملحمة المذكورة على الشعور بالحنين العارم للطبيعة وللإلهة الأم المقدسة القديمة. ومثلما يلاحظ في الملحمة، فإن المرأة تئن من جيل ومكر وجور الرجولة الحاكمة ضمن نظام الهرمية والدولة البطريركي الذي أقممت فيه. والواقع المعاش في هذه الوجهة أكثر وضوحاً ولفناً للأنظار في ملحمة بابل (النزاعات بين ماردوخ، إله بابل القدير، وديامات، الإلهة الأنثى). ينعكس تانيث المرأة (أي عبوديتها) كما هو تسلسلياً على المواضيع والوسائل الرجولية في المجتمع المستغل والمعرض للقمع والاضطهاد. فبينما تنتقل الزمرة الفوقية السياسية والعسكرية والرهبان في المجتمع إلى مرتبة الجنسانية الحاكمة، فإن الشرائح التحتية المحكومة تستأنث تدريجياً."

ولدى إضافة القضايا الناجمة عن أجهزة القمع والاستغلال الرأسمالي الراهن أيضاً إلى تلك القضايا ذات الجذور التاريخية، يغدو لا مهرب للمرأة من عيش حياة يسودها الكابوس المرعب حقاً في المجتمع الشرق أوسطي. فإن تكون امرأة ربما يعني أن تكون إنساناً في أحلك الظروف وأعسرها. ذلك أن أشد درجات القمع والاستغلال الفظ الذي يعانیه المجتمع، يتم تطبيقها على جسد وكدح المرأة. أما كون المرأة أيضاً إنساناً، فيتم إدراكه حديثاً. لقد حان وقت تحلي التعامل الجنسي المتصلب الذليل عن مكانه للحاجة إلى البحث عن صديق ورفيق. أو يدور جدال ذلك على الأقل. ينبغي المعرفة أنه يستحيل عيش حياة ثمينة ذات معنى، ما لم يتحقق عيش سليم مع المرأة ضمن المجتمع. علينا صياغة أقوالنا وتطوير ممارساتنا بالإدراك بأن الحياة الأثمن والأجمل يمكن تحقيقها مع المرأة الحرة المتمتعة تماماً بكرامتها وعزتها. فإذا لم تكتسب ثورتنا الذهنية بجوهرها المضادة والمتناقضة مع الذهنية الذكورية المتسلطة ولم تهدف حياة حرة معيارها حرية المرأة، فإنها ستكون ثورة فاشلة وانها تسير على درب الدوغمانية.

كما وضحنا، فإن الشرق الأوسط غارق في الأزمات والفوضى، والسبب يكمن في ابتعاده عن جوهره وإنكاره للبنى الأساسية التي كانت تشكل مصدر قوته على مر تاريخه العريق، ودخوله حالة من الجمود الفكري والعقائدي الدوغمائي العميق والتي تجذر في ذهنية المنطقة بعد وقف باب الاجتهاد، ابتداءً من القرن الثاني عشر واستمراره حتى يومنا الراهن.

ففي العصر الذي أعلنت فيه الدوغمانية الظفر في الشرق الأوسط، كانت البنى الدوغمانية في أوروبا تتعرض للاهتزاز والتفكك تحت وطأة ضربات حركات الإصلاح الديني والتنوير والنهضة وتعايش ثورة ذهنية مهدت السبيل للانطلاق الأوروبية الحديثة، ولدى استعراضنا للوضع في الشرق الأوسط وما يعانیه من القضايا والمشاكل، يتضح بأن الذهنية المتمحورة حول الدين والمتصلبة المتحكمة في المنطقة، هي المحور الأساسي والأول لهذه المشاكل والقضايا، فهذه الذهنية القدرية ذات الرؤى والتي لا ترى في الأمور إلا لوني الأبيض أو الأسود، البعيدة عن الإبداع ولها منطق حفظي لا يتعمق في جوهر الأمور، ونظرتها مجردة من الحقائق لا تحمل بين طياتها الأمل، بعيدة عن المنهج العلمي والفلسفي، وهذه الذهنية هي بحاجة إلى ثورة وإصلاح جذري، ثورة ذهنية تكون على غرار الثورة الذهنية الأوروبية وبالاستفادة من المكتسبات الأوروبية الحضارية، وهذا لا يعني الاكتفاء بمجرد الاقتباس من أوروبا، بل يجب إعادة صياغة هذه المكتسبات ضمن إطار معادلة الطرح والطرح المضاد والتركيبة، التي تعطي الشرق الأوسط القدرة على لعب دوره التاريخي الحضاري القيادي الذي يمثل بكونه الطرح المضاد للحضارة الغربية. بناءً على ذلك طرح السيد عبدالله أوجلان- من خلال مرافعته الأخيرة- تحليلات عميقة وواسعة حول الشرق الأوسط والعراق، ولا سيما الوضع المتأزم والفوضى التي منبعها الذهنية الدوغمانية المتجذرة في الدين والدولة. وكذلك طرح مشروعاً ديمقراطياً كونفيدرالياً لاجتياز الشرق الأوسط أزماته والفوضى الخائفة التي أغرقته في دوامة كارثية.

يُفسّر السيد أوجلان حالة الدول المهينة على الشرق الأوسط بقوله: "تقمصت الدولة الشرق أوسطية المنكمشة على ذاتها والغاصّة في تزمّتها تجاه المجتمع داخلياً والغرب خارجياً، الغطاء القومي في القرن العشرين لتفوق إلى تفاقم المشاكل وتثاقلها أكثر فأكثر. وبينما استحدثت نفسها بالنزعة القومية، وبعض الإصلاحات المحدودة، مع حظيها بدعم حفنة ضئيلة من الدول الأخرى؛ فقد أسفر التعصب والتحجّر السائد في المجتمع إلى ظهور ذهنية مغفلة وشاحبة متخلفة، ومريضة، وكأنها تحيا خارج دائرة الزمان والمكان. وبينما افتقدت التقاليد والأعراف قدسيّتها كلياً، لم تُقم العصرية (الحداثة) سوى بتكوين شريحة عميلة ملتفة حول الدولة. لم تتحطم الدولة الشرق أوسطية كلياً، بل تجاوبت مع مؤسسة العمالة المنتظر انبثاقها من سماتها الموجودة... ورغم دنو تشكيلة الدولة في الشرق الأوسط من الاستبدادية أكثر، إلا إنها قريبة أيضاً من المونارشية والإمبراطورية. بالمقدور القول إن الاستبدادية والمونارشية والإمبراطورية قد التحمت في شخصية رئيس الدولة في الشرق الأوسط. تشير هذه الحقيقة إلى مدى تأثير الرئيس ونفوذه بوضع نفسه مع الدولة في كفة واحدة. ولربما كانت أكثر أشكال الإرادة كثافة وتأثيراً تتجسد في رئاسة الدولة في الشرق الأوسط. لهذا علاقته بمضمون الدولة ذاتها. حيث تتحد تقاليد السلطة الأبوية والمشیخة والبيكاوية (الأغاوية) والسيادية القوية والوطيدة في رئاسة الدولة، لتتكون مجدداً كقوة عظمى. لأجل ذلك، من الصعب جداً البحث عن الأشكال الجمهورياتية أو الديمقراطية في الدولة الشرق أوسطية، ولو من قبيل الاستثناء. وإن المجتمع الشرق أوسطي أشبه بمادة مقيّدة بمتانة بين يدي الدولة الشرق أوسطية. وأي أمانة تدل على الإشعار أو النمو البسيط فيها، تؤدي إلى استئصالها وانتزاعها. لا يمكن تحجيم الدولة دستورياً هنا، لأنها تتضخم كالديناصور".

اذن فإن هيمنة الذهنية الدوغمانية على عقول المجتمعات العراقية والشرق الأوسطية ولاسيما من خلال تجسيدها في الايديولوجيات الدينية والقومية والذكورية (الجنسوية) والسلطوية أغرقت العراق و عموم الشرق الأوسط في دوامة عارمة وبالتالي خلقت التخلف والفقر والبطالة والحروب والنزاعات العنيفة التي لا تنتهي. فمن خلال فهمنا لماهيّة الذهنية الدوغمانية وجذورها يمكننا فهم حقيقة الوضع المتازم في العراق والمنطقة.

ولكن ماهي الذهنية الدوغمانية؟ لاشك أن الذهنية هي التي طورت الإنسان من حيوان قطيع الى ككائن اجتماعي وذاتي يفكر ويعمل وينتج وذو اخلاق وقيم انسانية وخاصة من خلال الميثولوجيا والميتافيزيقيا وفلسفة ومرحلة عصر العلم. إذا الذهنية بصفتها المعرفة المتراكمة المتحوّلة إلى منظومة فكرية ومستوى من الوعي لمجتمع ما أو جماعة بشرية معينة، قد تكون منفتحة للتطور والتغيير، وقد تكون متزمتة ومنغلقة على نفسها. فإذا تطوّرت وتغيّرت نحو الأرقى والأقوى ستكون ذهنيةً تقدّميةً مثمرة، أما إذا توقفت عن التطور والتغيير فإنها ستكون ذهنيةً دوغمانيةً متزمتة غير مثمرة. فالذهنية الدوغمانية (الجمود الفكري والعقائدي) هي منظومة فكرية شمولية مبنية على المطلقة، ترفض جدلية التطور والتغيير، وتكون بطبيعتها عائقاً صارماً أمام كلّ محاولات الانفتاح نحو التطور والتغيير. هذه الذهنية لها قواعد ومبادئ ومعايير ومفاهيم ومنطق، كما ولها أنواع وأشكال وطرق وأساليب دوغمانية تميّزها عن العقلية الجدلية. إذا فإنّ الذهنية الدوغمانية هي مجموعة من الأفكار والاعتقادات والمناهج والأساليب الفكرية المتعصبة والمتحجرة، ولها النهج الفكري المتزمت والإيمان بامتلاك الحقيقة المطلقة الفاطحة والكاملة وإلغاء الآخر. وتنبع من هذه الذهنية(العقلية) مفاهيم استبدادية صارمة غير قابلة للدحض والرد، حتى غير قابلة للتشكيك والنقد والنقاش. وهذا يعني التصلب والتزمت ورفض الرأي بالقوة وليس عن طريق الإقناع والحجة والدليل. ينبغي علينا الإشارة إلى أن الدوغمانية، كذهنية شمولية مطلقة، تعبّر عن نفسها من خلال مجموعة من أفكار ومفاهيم متزمتة واستبدادية وعلى رأسها الجنسوية الذكورية الأبوية (البطرياركية)، العصبية الدينية والمذهبية والقبلية والقومية، الأصولية والسلفية، الحتمية والقدرية والغيبانية، السلطوية والمركزية الطاغية، التطرف والعنف والإرهاب، النمطية والتقليدية... وغيرها من الأفكار والمفاهيم الشمولية المطلقة.

من الواضح ان مجتمع العراقي الآن يعاني من هيمنة كل هذه الافكار و المفاهيم الدوغمانية بشكل فظيع. وبالتالي خلقت تلك المفاهيم مشاكل و قضايا كثيرة وخطيرة. منها: (قضية السلطة والدولة، قضية المجتمع الذهنية والأخلاقية والسياسية و الاقتصادية والصناعية والأيكولوجية. وقضية التعصب الجنسي الاجتماعي، قضية المجتمع في التمدن، قضية الطبقة والبيروقراطية في المجتمع، قضايا المجتمع التعليمية والصحية، قضية المجتمع العسكرية، اخيراً وليس آخراً قضية المجتمع في السلام والديمقراطية).

إذن، والحال هذه، فالشرق الأوسط لا يحورُ على احتمال إيجاد حلٍّ قيّم لأية قضية، دون تحطّي هوية الدولة القومية المنغلقة والصارمة، سواء انعكست من التطور الكليّاتِي للثقافة التاريخية – الاجتماعية، أم من التناقضات الداخلية للحدائق الرأسمالية. فجميع الجهود المبذولة لإعادة إنشاء الدولة القومية في العراق وأفغانستان تذهب هباءً. وعلى الرغم من أن الدعم المحدود الذي قدّمته أمريكا ضمن إطار مشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية كان كافياً لأجل إعادة إنشاء أوروبا المنهارة في الحرب، إلا أن إعادة الإنشاء لا تتحقّق البتة في بلدٍ صغير كالعراق، رغم تقديم دعمٍ أكبر بأضعافٍ مضاعفة. في الواقع، ما يجري في العراق، إنما يعكسُ كافة حقائق المنطقة. إذ يُنبئُ بإفلاس وأزمة الحدائق الرأسمالية بشأن ركائزها الثلاث أيضاً. وفي المحصلة، لا يُمكن للشرق الأوسط إلا أن يُنتج الأزمات والحروب، بهذا الكمّ مما يملكه من دولٍ قومية وصناعية ورأسمالية.

يمكننا تثبيت حقيقة واضحة بأن تلك القضايا ناتجة عن هيمنة الجمود الفكري والعقائدي على الفرد والمجتمع والدولة وعلى كافة التيارات الفكرية والسياسية والثقافية، ... طبعاً لا بد من تجاوز هذه العقلية التي الحقّت بالمجتمع العراقي ما الحقّت به من الويلات والحروب وانتجت الجهل، التخلف، الفقر، البطالة، الحرب، الدمار، التعصب والهجرة،.... قد يكون هناك طرق يدعى بأنها طريق لتجاوز الوضع المتأزم و حل تلك القضايا الاجتماعية، لكن لن توصلنا الى النتيجة المرجوة وانما الى تأزم و تعمق القضايا اكثر و يعرقل الحل الجذري. لذلك لا بد من اتباع طريق يوصلنا الى الحل الجذري لكل هذه القضايا، الا وهي الثورة الذهنية. بالتأكيد فقد تم حسم حقيقة ملموسة بأن العراق في خضم دوامة و لتجاوز تلك الدوامة فإنه بحاجة الى ثورة شاملة فكرية، وجدانية، أخلاقية، إجتماعية وسياسية. ولكن ماهي الثورة؟! وماهي الثورة الذهنية؟

ان الثورة ببساطة تعني التغيير المستمر و اعادة البناء من الجديد، و بعد بذاتها ترتبط مباشرة بالحياة و صيرورتها، انها تعني الحياة بذاتها و اعادة معنى للحياة التي فقدت معناها و صيرورتها، التي تتجسد في الحياة الحرة. لان الثورة في ايسر معانيها؛ هي عملية لإعادة المعنى الى الحياة والانسان والمجتمع، وهي بداية لعملية نضالية من اجل حياة حرة، تفكير حر والسعي وراء الحقيقة. ولهذا بقدر ما تحمل الثورة لحقيقة الحياة الحرة، فإنها بذلك القدر تنأى بنفسها عن الأوهام التي تحاول ان تحل محل الحياة الحقيقية. وبقدر ما تمثل الثورة من فكر تغيير الحياة، بنفس القدر تمثل فن اعادة بناء الحياة. الثورة ليست الرغبة بجعل الوضع الموجود مميّناً ودموياً، وانما شعارها وجوهرها؛ هي خلق والاستمرار بالحياة الحرة. أي؛ اعادة روحية حب الحياة و عشق الحياة الحرة. بلا شك ان الثورة تندلع من خلال عمليتين متجانستين و متداخلتين وهما الفكر والممارسة. ومن حيث الفكر فان الثورة تعني؛ كسر جدار الذهنية الدوغمائية السميكة وخلق نهج ثوري و اعادة الطبيعة الجدلية للحياة والانسان والمجتمع. و الطبيعة الجدلية تعني؛ وحدة الانسان والمجتمع والتغيير والتقدم الدائم على اساس الحرية، المساواة، العدالة، الديمقراطية والسلام والتعايش المشترك. بالتأكيد ينبغي ان تنمي الثورة روح التسامح وتخلق التعايش المشترك المتوازن و تؤثّق ميثاق الحرية والتقدم بغية بناء حياة الحرة الفرد والمجتمع.

ومن حيث الممارسة؛ فإن الثورة بالنسبة للفرد والمجتمع ليست مجرد مجموعة من الشعارات البراقة، وإنما هي عملية إعادة خلقٍ وخلقٍ حياةٍ كريمة، وعودة الفرد والمجتمع الى طبيعتهم الذاتية. ولهذا فإنها بقدر وقوفها ضد السلطة الظالمة، يجب ان تقف بالصد من تخلف و جهل المجتمع و طغيانه. من هنا تقوم الثورة بإعادة تفعيل الإرادة الحرة وإعادة تنظيم المجتمع وتعيد كرامة الفرد كإنسان وتعيد جمالية حياة المجتمع. و الثورة تأتي بمعنى خلق الايمان، الامل، الارادة، طاقة وقوة الوصول الى حياة حرة. ولكن عندما ننتع الثورة بأنها ذهنية، فهذا تعني أنها عملية تغيير جذري للذهنية المهيمنة من خلال تغيير نهجنا للتفكير و اسلوب حياتنا و تحرير عقلا من الامراض والايونة الذهنية. وانها تعني ديمقراطية العقل والفكر. فالثورة بأختصار تعني إعادة اكتساب المجتمع الأخلاقي والسياسي والديمقراطي لماهيات تلك مجدداً وبمستوى أرقى، بعدما حدّ نظام المدنية من مساحته وأعاق تطبيقه على الدوام. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تجاوزنا لعصبية القومية والدينية والمذهبية والجنسوية والسلطوية والوصول الى حياة كريمة حرة وعادلة وتعايش ديمقراطي.

فالثورة ان من اغنى المراحل التاريخية في حال وجود نهج قادر على ضمان اهدافها في تحقيق قيم المجتمع الاخلاقية والسياسية. لتحقيق ثورة ديمقراطية حرة ينبغي الاعتماد على المجتمع واتخاذها اساسا في عملية البناء حتى تستطيع هذه الثورة احرار منجزات دائمة قادرة على الاستمرارية بالانعطافات التي تخلفها الثورة. طبعاً الثورة ليست تغيير سلطة بسلطة مثلما كان حال العديد منها في الشرق الأوسط والعالم، لأنها تخلق دوامة أخرى لا تستطيع الشعوب الخروج منها إلا بخسائر مماثلة

أخرى أو ربما أكثر. كما ان الثورة لا تعني اندفاع أو انفجار لاحتقان فحسب بل نهج راديكالي لتغيير الذهنية الدولية وبناء ارادة الشعب الحرة من خلال هيكلية نظام اداري ديمقراطي يعبر فيه جميع المكونات والاقليات عن نفسها بحرية، وهذا هو فن الثورة الحقيقي. وأمنت الشعوب بهذه النظرية، لذا فاستطاعت من خلالها تجاوز جميع المحن لتحقيق حياة حرة ومسالمة. وفي حال العكس أي إذا لم تستطع اية ثورة التحلي بهذه المزايا فلا يمكنها تحقيق النجاح في عملية التغيير وستكون شبيهة بمعاديها. تسعى الحداثة الرأسمالية إلى ضم مفهوم الثورة عبر مفهوم حداثوية لا يخدم سوى ذهنية التسلط والهيمنة، حيث كان ومازالت محاولات قوى الحداثة الرأسمالية مستمرة في هذا الخصوص وذلك لمنع قيام ثورة حقيقية في الشرق الاوسط، لذا نجد بان هناك تقييمات مختلفة بخصوص الحركات الشعبية في جميع البلدان، فهناك البعض ممن يسمونها بالتمرد والاخر بالثورة ولكن مازالت الاحجار لم تأخذ مكانها الصحيح في البناء الثوري.

والآن يتم طرح العديد من أشكال وصيغ الحلول لمنطقة الشرق الأوسط في المرحلة الراهنة، بمختلف السيناريوهات التي تسعى العديد من القوى المتنافسة في خضم فوضى الشرق الأوسط، إلى تطبيقها حسب مصالحها في المنطقة، وكذلك هناك العديد من الخيارات المتمثلة أمام المنطقة للخروج من حالة الفوضى والأزمة التي تعاشها، ومن هنا فإن شكل الحل الكونفيدرالي الديمقراطي يفرض نفسه كخيار بديل تتبناه شعوب المنطقة من العرب والترك والفرس وغيرهم في مواجهة السيناريوهات والأخرى التي تسعى القوى الخارجية إلى فرضها على المنطقة. ومن طرف آخر تسعى الدولة المتزمتة والأنظمة التوتاليتارية والاوليغارشية والمونارشية المحافظة على وضعها الحالي بتغييرات طفيفة وهومية مخادعة بذلك الشعوب، ومحاوله كبت أنفاسها. هذه الشعوب التي تسعى إلى حياة حرة كريمة وديمقراطية تحمل في طياتها المواطنة الحرة.. فالشرط الأساسي في النظام الكونفيدرالي الديمقراطي هو سيادة الخيار الديمقراطي المنبثق من الأسفل. إنه نظام يعترف بالفروقات الأثنية والدينية والطبقية على الخلفية الاجتماعية.

إن مشروع الحل الكونفيدرالي الديمقراطي للشرق الأوسط لا يحمل في طياته أي توجه نحو السلطة أو الدولة. وإنما تحمل في طياتها ثورة ذهنية وأخلاقية، ثورة على النهج السلطوي الدولي والذكوري. فالكونفيدرالية الديمقراطية تعني الوطنية الديمقراطية والوطنية الديمقراطية تعني ديمقراطية الشعب، فهو نوع من التنظيم الرخو، ويعبر عن نظرة جديدة إلى الاشتراكية بجوهر المساواة والعدالة والحرية في ذات الوقت، وبإمكان الشرق الأوسط التوجه نحو الكونفيدرالية الديمقراطية، كما هو حال أوروبا اليوم، والشرق الأوسط بتاريخه ملائم للكونفيدرالية. توجد العديد من التعريفات للكونفيدرالية وأشكالها أما الشكل الذي نطرحه من أشكال الكونفيدرالية هي الكونفيدرالية الديمقراطية وهي نظام بديل لنظام الدولة. إذ أنها لا تعني اتحاد بين عدة دول كما أنها ليست وسيلة للوصول إلى السلطة. إنه نظام يتخذ من تنظيم المجتمع السفلي هدفاً له ويمثل المجتمع بكافة شرائحه وفئاته. فحيث أن نظام الدولة يمثل طبقة معينة ومنظمة للمجتمع العلوي.

يستند النظام الكونفيدرالي الديمقراطي إلى نهج المجتمع الأيكولوجي الديمقراطي، وقيم المجتمع المشاعي الطبيعي والتحرر الجنسي، فحياة الشعوب الشرق أوسطية دامت وعلى مدى تاريخها الطويل، اعتماداً على النظم الأثنية، والتي تحمل في طياتها المساواة وقيم المجتمع المشاعي الطبيعي. ومن جانب آخر يستند النظام الكونفيدرالي الديمقراطي إلى مجالس المواطنة الحرة، ومؤسسات المجتمع المدني بكافة أشكالها، من جمعيات ونقابات ونوادي وبلديات والمؤتمرات الشعبية العامة، إذ أنها تعتمد على الديمقراطية المباشرة في تنظيم ذاتها من الأسفل إلى الأعلى على شكل هرمي رخو في الأعلى يكون مركز القرار هو القاعدة الشعبية في الأسفل، والنظام الكونفيدرالي الديمقراطي يسعى إلى خلق ثورة ذهنية عصرية، بدءاً من عملية إصلاح للدولة وإصلاح للوطنية وإصلاح للديمقراطية. أي إصلاح مجتمعي عام وشامل يحقق التوازن بين الفرد والمجتمع، وكذلك يسعى إلى تطبيق مبدأ الاتحاد الحر بين الشعوب والقوميات في الشرق الأوسط. وتتخذ من الاكتفاء الذاتي أساساً لها في اقتصادها الذي يعتمد على المشاطرة والمشاركة العامة فيه.

ونموذج الحل الكونفيدرالي الديمقراطي لا يعطي مجالاً للعنف والانقسامات، إنه طراز يعتمد على الطوعية. كما يوجد العديد من الأسباب التاريخية والاجتماعية التي تعطي المجال لأرضية صلبة لبناء الكونفيدرالية الديمقراطية بقوة العملية الديمقراطية للشعب، وبهذا يمكن التخلص من الأنظمة اللاديمقراطية والأوتوقراطية والثيوقراطية. والطراز التنظيمي للحل الكونفيدرالي

الديمقراطي هو الأنسب للتوافق مع الموزاييك الثقافي للعراق والشرق الأوسط والتداخل اللغوي والديني الموجود فيه. وهذا الطراز هو القادر على حل المشاكل والقضايا ومعالجة الظواهر العديدة الموجودة في المنطقة".

وهكذا يصف السيد عبدالله أوجلان منظومة الكونفيدرالية الديمقراطية من حيث جوهرها وهيكلية تنظيمها وتناسبها مع حقيقة الشرق الأوسط الموزايقية ويقول: "إن الكونفيدرالية الديمقراطية تمثل الحلّ المناسب لشعوب الشرق أوسطية والعالم كافة، تعني تنظيم الأمة بدون دولة، وهي تنظيم الأقليات والثقافة والأديان وحتى تنظيم الجنس إلى جانب التنظيمات الأخرى، وهذا ما أصفه بتنظيم الوطني الديمقراطي، بحيث تكون لكل قرية مجلس ديمقراطي. التاريخ ملؤه العديد من الأمثلة، كديمقراطية أثينا، والسومرين الذين امتلكوا تنظيم مشابه، وفي يومنا الراهن تبني أوروبا كونفيدراليتهما، والكونفيدرالية الكردية تناسب الشرق الأوسط، والإسرائيليين والفلسطينيين يمكنهم تأسيس الكونفيدرالية وبإمكان الاثنان والعشرون دولة عربية تأسيس كونفيدرالية، أما الأتراك بمقدورهم بناء كونفيدرالية ديمقراطية، فمن غير المستطاع جمع مجمل الأمة التركية تحت راية دولة واحدة، فلكل واحدة منهم دولة قومية، والأنسب لهم تكوين كونفيدرالية ديمقراطية.

وتوجد العديد من الأسباب التاريخية والاجتماعية التي تعطي المجال لأرضية قوية لبناء الكونفيدرالية الديمقراطية، وبقوة العملية الديمقراطية للشعب يمكننا التخلص من الأنظمة اللاديمقراطية (الأتوقراطية - الثيوقراطية). والطراز التنظيمي للحل الكونفيدرالي الديمقراطي هو الأنسب للتوافق مع الموزاييك الثقافي للشرق الأوسط، والتداخل اللغوي والديني الموجود فيه. وكذلك يخلق الحلّ الكونفيدرالي الديمقراطي نظام من العلاقات الارتباطية بين أجزاء كردستان والکرد في خارج الوطن، ومن جانب آخر يهيئ أرضية قوية لوحدة شعوب المنطقة على أساس المصالح المشتركة المتبادلة. وهكذا تصبح كردستان كونفيدرالية ديمقراطية بمثابة مفتاح الديمقراطية للشرق الأوسط".

إذاً فإن مشروع الكونفيدرالية الديمقراطية للشرق الأوسط مشروعٌ يستند إلى العقلية الديمقراطية الراديكالية، وتأخذ الحرية، العدالة، المساواة، التعايش السلمي بين الأفراد والمجتمعات والشعوب والأطياف وكافة المعتقدات، أساساً لبناء نظامه السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي والدفاعي. والأهم من كل ذلك هو أن الكونفيدرالية الديمقراطية تتجاوز كل مفاهيم وأفكار الدوغمانية التسلطية الشمولية وإنما يتبنى الجدلية العلمية أساساً لها. فالديمقراطية بطبيعتها الديمومية تسود عبر منظومة فكرية منفتحة، فالكونفيدرالية بجوهرها الديمقراطي تنصدي للذهنية الدوغمانية بكافة أشكالها وأنواعها، وفي نفس الوقت ترسخ الحرية والمساواة لكل معتقد يؤمن بالحرية والمساواة والعدالة والتعايش السلمي والحر.